استبعد الميليشيات المتطرفة من الجيش :

وزير الدفاع العراقي يؤكد حاجة بلاده لبقاء القوات الأجنبية.. وأزمة الرهائن تتصاعد

■ عواصم/وكالات الأنباء

لا تزال قضية الرهائن البلغار والفلبينيين في العراق طافية على السطح بعد تهديد الجماعات التي تحتجزهم بقتلهم، فيما يزور رئيس المحكمة الخاصة المكلفة بمحاكمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين، إيران (حسب ما أعلن الناطق باسم الخارجية الإيرانية).

وفي حين يتهم عدد من المسؤولين العراقيين سوريا بعدم ضبطها للحدود لمنع تسلل المقاتلين إلى العراق، نفت سوريا هذه الاتهامات، متهمة الولايات المتحدة بالوقوف وراءها للبحث عن نتائج ملفقة لتجاوز المقدمات الأساسية التي سببت كل هذه الإشكالات.

وعلى صعيد أزمة الرهائن دعت ماليزيا، التي ترأس الدورة الحالية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى الإفراج عن كل الرهائن في العراق.

وقال سيد حامد البار، وزير الخارجية الماليزي : نوجه نداءً حاسماً لصالح الإفراج الفوري وغير المشروط عن كل الرهائن المحتجزين في العراق، وبينهم مواطن فلبيني.

وأضاف الوزير : إن ماليزيا لا تجد أعذاراً لمثل هذه الأعمال، لأنها تهدد حياة المدنيين الأبرياء والعاملين في المجال الإنساني.

ولا يزال بلغاريان وفلبيني ومصري محتجزين كرهائن في العراق، ولا يزال الغموض يلف مصيرهم، في حين يهدد الخاطفون بقتلهم.

من جهته أكد سولومون ياسي، وزير الخارجية البلغاري، أن بلغاريا تلعب في العراق دوراً إنسانياً للمساعدة في إعادة إعمار البلاد، بينما يتابع البلغاريون الأنباء عن اثنين من مواطنيهم محتجزين رهينتين في العراق.

وقال باسي في حديث لوكالة الصحافة الفرنسية : إن مهمتنا في العراق طابعها إنساني، وهدفنا النهائي هو مساعدة العراقيين العاديين على العيش بطريقة أفضل.

وأضاف : نركز بشكل كامل على دعم الحكومة العراقية الشرعية وإعادة إعمار العراق وبنيته التحتية واقتصاده وأمنه، مستبعداً أي انسحاب قريب للقوات البلغارية من هذا البلد.

ونشرت بلغاريا (٤٧٠) جندياً مكلفين بالأمن في مدينة كربلاء الشيعية المقدسة.

وأكد باسي : إن أهداف مهمتنا في العراق تمت إعادة صياغتها بعد القرار رقم (١٥٤٦) الذي تبناه مجلس الأمن الدولي في يونيو الماضي حول نقل السيادة.

وقد خطفت جماعة التوحيد والجهاد، التي يتزعمها الأردني أبو مصعب الزرقاوي، المطلوب الأول من قبل الولايات المتحدة في العراق، السائقين البلغاريين إيفايلو كيبوف وغيورغي لازوف.

إلى ذلك ما زال مصير الرهينة الفلبيني المهدد بالقتل في العراق غير واضح أمس بعد نفي خاطفيه لتأكيدات الرئيسة الفلبينية غلوريا أرويو حول الإفراج عنه.

وفي بيان عرضته قناة «الجزيرة» الفضائية، نفى محتجزو الرهينة إنجيلو دي لاكروز - (٤٦) عاماً - الليلة قبل الماضية، صحة الأنباء التي تحدثت عن الإفراج عنه.

وجاء هذا النفي بعد أن ذكرت قناة التلفزيون الفلبينية المحلية (إيه . إن . سي) أن أرويو أبلغت أحد أقارب الرهينة أنه تم الإفراج عنه.

وقد هدد الخاطفون، الذين قالوا إنهم ينتمون إلى تنظيم الجيش الإسلامي في العراق، مجدداً بقتل رهينتهم، لكنهم مددوا (٢٤) ساعة مهلة كانوا منحوها للحكومة الفلبينية لإعلان سحب جنودها الـ (٥١) من العراق.

وقالت كوني ريغالادو، المسؤولة في منظمة تمثل مئات الآلاف من الفلبينيين الذين يعملون في الخارج : إن الرئيسة كذبت، والحكومة خدعت أسرة دي لاكروز والشعب الفلبيني .. ورأت أن رفض أرويو تنفيذ مطالب الخاطفين خطأ لا يغتفر.

من جهة أخرى أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية أمس أن سالم الجلبي، رئيس المحكمة العراقية الخاصة المكلفة بمحاكمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين، سيزور إيران قريباً.

وقال حميد رضا آصفي، في تصريح صحفي : تباحثنا معه وسلمناه وثائق، وسنجري مباحثات إضافية معه حين يزور إيران، وسنسلمه وثائق أخرى، لكن بدون تحديد موعد الزيارة.

وأعلنت طهران في الرابع من يوليو الجاري أنها أعدت شكوى ضد الرئيس العراقي السابق صدام حسين لمسؤوليته عن شن الحرب على إيران عام ١٩٨٠م واستخدام أسلحة كيميائية ضدها خلال هذه الحرب.

وعلى صعيد الاتهامات ضد سوريا من قبل المسؤولين العراقيين بعدم ضبطها الحدود لمنع المتسللين من المسلحين، نفت بثينة شعبان، وزيرة المغتربين السورية، اتهامات أطلقها بعض المسؤولين العراقيين لبلادها مؤخراً بأنها لا تضبط تسلل مسلحين من أراضيها إلى العراق.

وقالت الوزيرة السورية في تصريحات لإذاعة لندن بثتها أمس : إن هذه الاتهامات لا يمكن إثباتها، لأن لسوريا مصلحة كبيرة في الاستقرار في المنطقة، مضيفةً : إن من يقتل في الشعب العراقي هو من له مصلحة في زعزعة أمن العراق وزعزعة الوضع الإقليمي برمته.

وأشارت إلى أن بلادها كانت تحاول دائماً، مع دول الجوار، أن تنبه إلى خطورة الحرب على العراق بالنسبة لدول الجوار - أيضاً - وللوضع الإقليمي، لأن لكل هذه الدول نفس التركيبات الدينية والطائفية والعرقية.

ونوهت الوزيرة السورية بمقالات نشرت في وسائل الإعلام الأمريكية تؤكد أن المستفيد الوحيد من زعزعة الوضع في العراق هو إسرائيل، منها مقالة نشرت في مجلة (نيويوركر) مؤخراً أشارت إلى دور الموساد في شمال العراق ووجود أكثر من خمسة آلاف إسرائيلي في هذه المنطقة يعملون على زعزعة الأمن، ليس في العراق وحسب، وإنما في سوريا وإيران.

وعلى صلة بذات الموضوع اتهم مسؤول سوري الولايات المتحدة بالوقوف وراء التصريحات التي أدلى بها هوشيار زيباري، وزير الخارجية العراقي، في ما يتعلق بعدم بذل سوريا وإيران جهود لمنع تسلل مسلحين عبر حدودهما.

وقال أحمد الحاج علي، مستشار وزير الإعلام السوري، في تصريحات بهذا الصدد : إنهم يريدون البحث عن نتائج ملفقة لتجاوز المقدمات الأساسية التي سببت كل هذه الإشكالات، غير أن المسألة الأساسية هي أن هناك احتلالاً ورداً على الاحتلال.

من جهته صرح حازم الشعلان، وزير الدفاع العراقي، بأن الجيش العراقي استوعب حوالي (٢٠٪) من أفراد الميليشيات المسلحة في العراق.

وقال الشعلان في تصريحات صحفية أمس : إن الجيش العراقي استوعب عناصر من ميليشيات الحزب الشيوعي والأحزاب الكردية، مستبعداً انضمام ما وصفه بانضمام الميليشيات المتطرفة إلى الجيش العراقي الجديد، مؤكداً حاجة العراق لبقاء القوات متعددة الجنسيات إلى حين استكمال إعداد الجيش الجديد والتأكد من قدرته القتالية.

وأعلن مصدر في وزارة الدفاع العراقية وصول نحو (١٠٠) مدرعة سيتم نشرها داخل العاصمة بغداد في غضون الأيام المقبلة لتعزيز بسط الأمن في البلاد.

■ افراد من الجيش الامريكي منتشرون في وسط مدينة بغداد. (e.p.a)

الاحداث بالكاريكاتير

بعد رأي محكمة العدل الدولية :

الفلسطينيون يستبعدون إحالة قضية «الجدار» إلى مجلس الأمن قبل نوفمبر.. وعنان يدعو إسرائيل إلى الامتثال للقانون

□ تتواصل ردود الفعل حيال قرار محكمة العدل الدولية بعدم قانونية الجدار العنصري الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية، وتعمل السلطة الفلسطينية والجامعة العربية على تدارس الخطوة القادمة المزمع اتخاذها لفتح الطريق أمام تنفيذ القرار ومحاصرة إسرائيل، التي رفضته وحصلت على ضمانات أمريكية باستخدام حق الفيتو في حال تم اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي.

وأعلن وزراء أن السلطة الفلسطينية قررت عدم إحالة رأي المحكمة إلى مجلس الأمن الدولي قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر القادم.

وقال وزير فلسطيني لوكالة الصحافة الفرنسية بعد مجلس الوزراء الأسبوعي : اعتبرنا أنه لن يكون من الحكمة التوجه في الوقت الحاضر إلى مجلس الأمن الدولي، لأننا لا نريد استفزاز الأمريكيين، وعلى الأخص خلال حملتهم الانتخابية، ومن الأفضل انتظار نهاية الانتخابات.

وتابع الوزير، الذي طلب عدم ذكر اسمه : في هذه الأثناء سنرفع المسألة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقالت مصادر فلسطينية : إن الرئيس ياسر عرفات ترأس في مقره برام الله اجتماعاً لمجلس الأمن القومي الفلسطيني، واجتماعاً خاصاً لدراسة الخطوات الفلسطينية الواجب اتخاذها للعمل على تنفيذ ما جاء في قرار محكمة العدل الدولية بخصوص جدار الفصل العنصري.

وكان ناصر القدوة، ممثل فلسطين في الأمم المتحدة، قد أعلن أن الجانب الفلسطيني - بالتشاور مع الدول الشقيقة والصديقة - سيطالب بعقد جلسة للجمعية العمومية للأمم المتحدة التي طلبت الرأي الاستشاري من المحكمة الدولية حول الجدار العنصري.

وقد دعا تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، إلى زيادة التحرك الدبلوماسي العربي على صعيد الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بعد قرار المحكمة، مطالباً إسرائيل، في حديثه لراديو القاهرة، بوقف العدوان وتنفيذ الانسحاب من قطاع غزة كجزء من خطة «خارطة الطريق».

وعلى الجانب الآخر قالت مصادر إسرائيلية : إن التفاهم مع الجانب الأمريكي في مقاومة الحملة الفلسطينية تضمن تأجيل عقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي، وفي حال انعقاده ستستخدم الولايات المتحدة حق النقض بناءً على طلب من سلفان شالوم، وزير الخارجية الإسرائيلي.

وفي بيروت دعت لبنان أمس المجموعة العربية في الأمم المتحدة إلى طرح رأي محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الفاصل، الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية، أمام مجلس الأمن الدولي لجعله إلزامياً.

وأعلن جان عبيد، وزير الخارجية اللبناني : أقترح أن تتقدم المجموعة العربية في الأمم المتحدة برفع قرار إلى مجلس الأمن الدولي مروراً بالجمعية العامة ليصبح قرار محكمة العدل الدولية عملياً.

وقال : إن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل أحيا آمالاً بعيدة بعودة العدالة إلى مؤسسات الشرعية الدولية، مضيفاً : إن قرار محكمة العدل الدولية لم يهدم الجدار، غير أنه خطوة مهمة على الطريق، لكن ليس كل الطريق، ولابد من المرور بالجمعية العامة للأمم المتحدة لزيادة وزنه، ولكن لابد من رفعه إلى مجلس الأمن الدولي في النهاية ليكتسب الصفة الملزمة.

من جهته صرح كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، أمس في بانكوك بأن أي إجراء تقوم به إسرائيل يجب أن يتخذ طبقاً للقوانين الدولية، وذلك بعد أن رأت محكمة العدل الدولية أن الجدار الذي تبنيه الدولة العبرية في الضفة الغربية غير شرعي.

وقال عنان للصحفيين في بانكوك - حيث سيشارك في افتتاح المؤتمر الدولي حول الإيدز - : أعتقد أن قرار المحكمة واضح، مضيفاً : إذا أقرينا بأن حكومة إسرائيل تتحمل مسؤولية وواجب حماية مواطنيها، فإن أي إجراء تتخذه يجب أن يكون مطابقاً للقانون الدولي ويحترم مصالح الفلسطينيين.

وأكد أن إسرائيل - بصفتها قوة محتلة - مسؤولة عن رخاء الشعب الفلسطيني، قائلاً : إن التقرير نقل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وسنرى ما سيفعلون به، مضيفاً : لا أريد استباق ما سيقررونه.

وكانت محكمة العدل الدولية قد أعلنت الجمعة الماضية في لاهاي عدم شرعية الجدار الفاصل في الضفة الغربية، ودعت إلى إزالته ودفع تعويضات للفلسطينيين المتضررين من بنائه .. كما وجهت المحكمة نداءً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي من أجل وضع حد للوضع غير القانوني الناتج عن بناء الجدار الإسرائيلي.

ساحة القضاء الدولي

نبيل نعمان

□ ما إن نطق القضاء الدولي في لاهاي بحكمه على جدار شارون حتى انفتحت مسارات جديدة أمام القضية الفلسطينية التي حاولت إسرائيل، ومعها بعض القوى المهيمنة عالمياً، تكبيلها بجملة من القيود والأصفاد تحت مسميات مختلفة دون جدوى.

بحق يمكن وصف رأي محكمة العدل الدولية، راعية القانون الدولي، بأنه تحول جذري في مسيرة النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي أقام دولته على أرض فلسطين بعد عامين من بدء المحكمة أعمالها كأعلى سلطة قضائية في العالم .. وليس مرجع هذا التحول إلى ما تضمنته بنود الرأي من حجج قانونية - واحدة منها فقط تضعه على حافة الانهيار - بل لأنه فتح نافذة قانونية لا تخضع للابتزاز والهيمنة والمحاباة كما يجري في منابر دولية أخرى مثل مجلس الأمن الدولي.

والأهم أن هذا الرأي يحمل دلالات ومعاني كثيرة، وتأثيره يمتد إلى أبعد مما يتوقع كونه صادراً من مرجعية قانونية أحكامها مأخوذة في الحسبان وتترك بصماتها على مواقف وتوجهات دول العالم، الأمر الذي لابد أن يصب في المحصلة لصالح نضال الفلسطينيين في استعادة حقوقهم المسلوبة وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ولأول مرة في تاريخ الصراع توضع إسرائيل وراء القضبان وتحاكم كدولة احتلال وفقاً للقانون الدولي الذي طالما تهربت منه واحتمت بالفيتو الأمريكي وعاشت على مدى أكثر من نصف قرن خارج إطاره عندما يتعلق الأمر بممارساتها وفي المركز منه عندما يراد محاصرة القضية الفلسطينية.

هذا الحدث التاريخي إذا ما أحسن استغلاله فإنه يشكل بادرة على طريق إنقاذ القانون الدولي وخطوة في اتجاه جر إسرائيل إلى ساحات القضاء الدولي وبشكل متكرر، خاصة مع ملفها المتضخم من الجرائم والانتهاكات .. ويبدو أن المرحلة القادمة ستشهد مثل هذه المحاكمات، ولن تطال هذه المرة ممارسات عامة تقوم بها الدولة العبرية، بل شخصيات ملطخة أيديها بدماء الفلسطينيين والعرب، وفي مقدمتهم أرئيل شارون، ذو السجل الدامي على مدار أكثر من (٤٠) عاماً منذ عصابات «الهاجانا» ومذابح «قبية» و«صبرا وشاتيلا»، وإلى آخر القائمة، وليس الجدار بآخر هذه الجرائم.

فهل نستفيد من ساحة العدالة الدولية كسلاح فاعل يصيب الاحتلال في الصميم ويؤلب الرأي العالمي عليه ويقلب المعادلة لصالح الشعب الفلسطيني والحق العربي؟!